لا على ان ذلك سائغ في السعة وهذا ما يقوي كون سيبويه يرى ان اصلها ان يكون بمعنى قد ثم تصرف وقرع العفار
فكان الايجاب قد زيد اضربت لا يقال هل زيدا ضربت ومنها انها تستعمل لانكار اثبات ما يقع بعدها كقولك اتضرب زيدا وهو اخوك
والتقول على الله ما لا تعلمون ولا يقع هل هذا الموقع وليس مثل قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان من ذلك لان ذلك
انكار لاثبات ما وقع بعدها وهذا نفي له اصلا ومنها انها تقع قبل الواو والفاء وثم على ما مثل اولا يقع هل زيدا ضربت فامتنع
هذا الجر على ما تقدم ذكره وعند سيبويه ان هل بمعنى قد لدليل اخر فاصل قولك هل خرج زيد اهل خرج زيد الا انهم التزموا
حذف الالف لكثرة دخولها على الاستفهام ولذلك جاءت بمعنى قد في مثل قوله تعالى هل اتى على الانسان ودخال الهمزة عليها في مثل قوله
اهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم وتحذف الهمزة اذا دل الدليل عليها وحذف الهمزة شاذ واما نحو الضرورة ان الحروف التي
على ما تقدم انما تدخل صدر الكلام فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ولم يجز تأخيرها ولان الاستفهام له صدر الكلام وقد تقدم

ومن أصناف الحروف حرفا الشرط

وهما إن ولو ايضا اذما وهو كل حرف دخل على جملتين فعليتين فجعل الاولى
إن هو سببا للثانية ولم يعد من الحروف كذلك الا إن ولو واذما لان الاولى يرتبط بها الشرط والمشروط في الاستقبال ولو يرتبطان
بها في الماضي على سبيل التقدير كقولك في إن ان اكرمتني اكرمتك فمعناه في الاستقبال فيهما وفي لو لو اكرمتني اكرمتك فمعناه الماضي على سبيل
التقدير لانها اذا دخلت على ارتباطها كان معناه ماضيا ما لا الثانية فلانه اذا اسند دل معناه وما فالان الاول فيها مرتبط بالثانية على سبيل تقدير
أن هو التقدير وظاهر كلام النحويين ان الاول على الثاني منتف فيلزم منه انتفاء الاول وظاهره انه انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب وظاهر كلام
في انهم حرف يدل على امتناع الثاني لامتناع غيره انهم يعنون بذلك امتناع الجواب لامتناع الشرط الا انهم يكررونه ولا ينبغي ان يقولوا حرف
يدل على امتناع الشيء لوجود غيره وهذا المعنى مع الثاني باتفاق ويتعلق في لو حرف يدل على امتناع الثاني لامتناع غيره وما ذكرناه
اولى لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون ثم اسباب اخر وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فيصح لن
يقال انه يمتنع بها الاول لامتناع الثاني لان الثاني هو المسبب فيدل انتفاؤه على انتفاء السبب الاول كقوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا فانها سيق للدلالة على انتفاء التعدد في الالهة بامتناع الفساد فعلل امتناع الفساد على امتناع الهة الا واحد فامتنع
الالهة هو المقصود بالدلالة عليه بهذا بامتناع الفساد لان امتناع الفساد لا يمتنع الكثرة لا من حيث الصحة الا انه خلاف ما يفهم من
سياق الاية في هذه الدلالة ويفهم انه لا يلزم من انتفاء الالهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الالهة لان
المراد بالفساد ها هنا خروج هذا النظام المشاهد في السموات والارض عن حالته التي هو عليها وذلك جائز ان يفعله الله
وان لم يتعدد الالهة واذا تحقق ان معناها الظاهر هل ان الثاني منتف فيلزم منه نفي الاول ثبت ان معناها انتفاء الاول لانتفاء
الثاني وقد يأتي على معنى ان الاول مرتبط بالثاني على سبيل التقدير كما تقدم الا انه لا يكون الثاني منتفيا وذلك في مثل قوله
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وفي مثل قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات
الله الا ترى ان الثاني ها هنا نفي لان المقصود نفي العصيان فسياق الكلام ان يبين ان نفي العصيان ارتباط على
سبيل التقدير فلو قدر نفي العصيان منتفيا على ما تقدم فيما هو ظاهرها لوجب ثبوت العصيان فاذ نفي فيقي الى اثبات له فكيف
الكريشة هو قد اثبت له العصيان وهو نقيض المعنى الذي سيق له لانه سيق للمدح وكيف يمدح بالعصيان وكذلك الاية سيقت على نفي
ثبوت

ثبوت كونه نافيا للارض من شجرة اقلام او كون البحر مدادا ويبقى نفي النفاد عن كلماته ارتباطا فلو قدر نفي النفاد منتفيا
على ما ذكرناه من ظاهر كلامهم في لو لادى الى ان يكون النفاد حاصلا اذ نفي النفي اثبات له فيلزم منه خلاف ما علم ان سياقها لاثبات على
خلافه وخلاف المعقول ولكن مثل ذلك وانما يأتي عند قيام القرائن الدالة على ثبوت الثاني وذلك انما يكون من خارج وقد يكون
نفسي هو معلوما من سياق الكلام الذي تضمنته لو فمثال الاول قوله نعم العبد صهيب لانه قد علم ان العصيان عنه منتف فاذا قال لو لم
يخف الله لم يعصه علم بهذه القرينة انه لم يرد نفي ما هو جار على الثاني كعدم قسمه وهذا في مثله سواء من شجرة الا الاية ان ذكر الشجار
للارض وعدد البحار على انها اقلام ومداد مما يفهم منه ان المراد نفي النفاد لا حصول فعلم من سياق الاية نفي النفاد في الربط بين ظاهرها
وجوابها على تقدير الثبوت وكذلك اذا املت بل حالك فانت عليه والعلم بخبرني لا ثبتت عليك فمثال ذلك يعلم انه لم يقصد الى نفي الثاني
وانما قصدوا الى الربط بين الاول والثاني على سبيل الاتفاق تعليلا وقد يقال ان لو تستعمل في الجميع جميعا ويكون قولك لو اثبت
عليه بما حالك ولو لم تجئني لاثبتت عليك اي الثناء المرتبط بنفي المجيء منتف والثناء الذي حصل ليس هو الثناء المرتبط بنفي المجيء ولكن
لما كانا جميعا ثناء توهم انه يتحد تقديرا بتعليقه وهذا وان استقام فيما وقع الجواب فيه بلفظ الاثبات فانه يعسر فيما وقع في الجواب فيه
بلفظ النفي وسببه انه ههنا لما كان ما في الخارج فانكر ان يقدر ما اثبت غير ما نفي فاذا ما في النفي فيلتقي كل ما يشمل لعموم النفي
فاذا قدر نفي النفي لزم الاثبات فيتناقض المعنيان اللذان فهم من القرينة ومن النفي مطلق والحل الذي فهم من ظاهر جواب لو
توجب ان يتمسك في النفي بما تقدم من القرينة وسببه ان دلالة لو على انتفاء جوابها دلالة ظاهرة باذكرناه من القرائن فيقبل العلم فلذلك
خرج بها عن ظاهرها في مثل ما تقدم من الامثلة فيه واما في العمل ان في بابه ان تجزم ان كان مضارعا غير انه انصرف
الشرط اذا كان ماضيا غير فليس فيه الا الجزم وذلك وقوله لذلك الى قوله فاما اذا كان الثاني ماضيا فجائز فيه الجزم والرفع
اما الجزم فواضح وهو الكثير واما الرفع فلا يبطل على ان تقطيع الذي هو اقرب اليها جعلت غير عاملة في الجواب الذي هو
ابعد عنها فيشبه ذلك فعلم والله ان اكرمتني لاكرمتك والامتناع والله ان تكرمني لاكرمتك وكذلك ان زيدا ضربته ضربته
زيدا هو ضعيف ان تضرب اضرب لانه لما الغي الشرط باعتبار الجواب لفظا كان اجراء لفظا في الشرط مع الغائه امر اللفظ في الجواب
فجيء بما لا يظهر فيه الاعراب فوضع موضع المضارع فيكون كانه ملغى باعتبارهما جميعا واما حذف فعل الشرط فنحو قولك ان زيدا
ضربته ضربته كي ان يوجد بالمفسر فجيء ومع الفعل بينه وبين ان لاول لضعفه عن العمل مع الفصل فخص بالماضي ليكون كان
ملغى من حيث اللفظ لجواز الفصل بينه وبين عاملها وقد زعم المبرد ان رفعه وان كان الشرط ماضيا كما اذا كان الشرط مضارعا
على وجه الشذوذ على تقدير حذف الفاء مثل قولك ان يضرع اخاك تضرع فيجعله شاذا على حذف الفاعل ما هو اصل في
منصب كما يعني وجزم في مثل قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما وقوع المضارع شرطا والجزاء ماضيا فقليل
وليس في سعة الكلام لان الجزم كقولك ان تكرمني اكرمتك وانما قل استعماله لان الجزاء في المعنى هو مشروط فاذا جاء الشرط الذي هو سبب
في المعنى صيغة المستقبل فالجزاء اجدر والعامل في فعل الشرط في التحقيق هو حرف الشرط او ما تضمن حرف الشرط لانه هو الذي
اقتضاهما جميعا فوجب ان يكون العامل فيهما فالذي اوجب عمله في الاول هو موجب عمله في الثاني ومن قال ان العامل حرف
الشرط والفعل جميعا فليس بمستقيم لما ذكرناه لانه لم يثبت كون الفعل عاملا في فعل الاستقبال والاشتراك وما ذكرناه من حرف

Copyright © King Saud University